

الآثار الاقتصادية لكل من القروض الداخلية والخارجية

يعد الاقتراض من اسوء الأدوات المالية في المخيلة الشعبية في العالم العربي على الرغم من انه الأدوات المالية التي تستخدمها جميع دول العالم بغض النظر عن موقعها التنموي. من الممكن النظر الى الاقتراض داخليا وخارجيا من خلال مبررات الاقتراض وأسبابها فالاقتراض لغايات رأسمالية مختلف عن الاقتراض لتغطية النفقات الجارية او الاختلالات في ميزان المدفوعات، والاقتراض في أوقات الاستقرار يختلف عن الاقتراض في الازمات. ولكن الآثار الاقتصادية لأنواع الاقتراض بالنسبة للقروض الداخلية التي يكون مصدر القرض فيها من مدخرات الأفراد أو الشركات أو من الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الاخرى، مما يؤدي الى خلق قوة شرائية جديدة. القروض الداخلية لا تؤثر على سعر الصرف أو ميزان المدفوعات سواء عند إصدارها أو عند سداد أقساطها وفوائدها. القروض الداخلية لا تؤثر على ثروة الدولة القومية بالسالب أو الموجب، بل هي تعد من قبيل إعادة توزيع ثروة، فالقروض العامة تعنى تحويل جزء من الثروة القومية إلى الدولة على حساب الأفراد والهيئات الخاصة ويتم ذلك سواء عند الإصدار أو عند السداد. تؤدي عملية الاقتراض إلى انخفاض حجم المدخرات المعدة من مدخرات الأفراد للاستثمار لان الاقتراض يمثل استقطاعاً من القوة الشرائية للأفراد فيقل الاستهلاك وأيضا استقطاعاً من القطاع التجاري والصناعي والاستثمار الخاص بدرجة أو بأخرى يؤدي في النهاية إلى إحداث إثر انكماش على الدخل القومي. لا يتحقق الأثر الانكماشى للدخل القومي إذا كانت هناك مدخرات معطلة فائضة عن حاجة السوق، فان الاقتراض في هذه الحالة سيعمل ايجابيا على الاستفادة منها وتشغيلها واستثمارها في السندات الحكومية.

أما القروض الخارجية فهي تلك القروض التي تقتترضها الدولة خارج حدودها الإقليمية ويكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة الأجنبية، وقد يتم الاقتراض من منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي وهذا الدارج في الدول النامية التي تلجأ إلى الاقتراض من الخارج حيث تعجز المدخرات المحلية عن تمويل برامج إنفاقها وخاصة الإنفاق الاستثماري الرأسمالي فتلجأ إلى الاقتراض من الأفراد أو الهيئات الأجنبية، وقد تقتترض مباشرة من دول أجنبية أو من هيئات عالمية فيكون القرض على شكل مبلغ نقدي يدفع الى الحكومة مباشرة أو قد يكون على شكل مبلغ عيني عن طريق تزويد الدولة المقترضة بقيمة القرض على شكل آلات ومعدات استثمارية، قد تنفق حصيلة القرض في شراء سلع استهلاكية أو للخدمات العامة أو توجه الى نفقات استثمارية أو لتمويل الحروب أو لتسديد أعباء قروض سابقة. القروض

الخارجية لها أخطار تتمثل في احتمال تدخل الهيئات الأجنبية أو الدول الأجنبية في السياسة الاقتصادية والشؤون الداخلية للدولة أو فرض شروط معينة من جانب المنظمات الدولية كما في حالة صندوق النقد الدولي الذي يفرض على الدول المقترضة سياسات مالية ونقدية لا بد من التزام الدول المدينة بتنفيذها. وتعد السياسات الاقتصادية التي تفرض على الدول المدينة ذات اثر بالغ يمكن ملاحظته بتخبط السياسات التي تمررها هذه الهيئات خلال الحقبات حيث كان تخلي الدولة عن دورها بدعم التعليم و النظام الصحي هو شعار الثمانينات و لكن انقلب هذا بعد الاثار الاجتماعية الوخيمة لهذه السياسات.

على عكس الحال في معظم القروض الداخلية، فان القروض الأجنبية عند إصدارها تؤدي إلى زيادة الناتج القومي سواء تم إيداعها في بنك الإصدار البنك المركزي الذي يتمكن من خلال هذه الإيداعات من زيادة إصداره من النقد المتداول أو البنوك التجارية لأنها تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري فالقروض الخارجية تؤدي إلى آثار توسعية خاصة في مرحلة الإصدار أو الاقتراض. إذا كان يتم إنفاق حصيلة القروض العامة في إنفاق استهلاكي مثل الإنفاق على الخدمات الطاقة الصحية، التعليمية، الثقافية أو منح إعانات اقتصادية للمشروعات العامة والخاصة فإنها أيضا ستحدث أثارا ايجابية تتمثل في زيادة إنتاجية العاملين التي تتحسن أحوالهم المختلفة إلا أن سداد هذه القروض يكون بالعملة الأجنبية مما يؤثر على عن انه يمثل انتقال جزء من ثروة الدولة الى الخارج فضلاً عن ذلك فان خدمة الدين واستهلاكها و دفع الفوائد و إعادة هيكلتها يمثل عبء حقيقي على الاقتصاد القومي فالقروض الخارجية تؤثر على سعر الصرف وعلى ميزان المدفوعات عند إصدارها أو عند تسديد أقساطها وفوائدها وليس مجرد إعادة توزيع الدخل والثروة كما في حالة القروض الداخلية.